

Prophet's Companions Reviews of His Hadiths: Selected Hadiths from Al-Sahihain

Prof. Saeed Bin Saleh Alrugaib Alghamedi - Alsunh and its knowledge Department
Alshariah and Religion fundamentals - King Khalid University - Kingdom of Saudi Arabia

Abstract

<https://doi.org/10.47798/awuj.2024.i68.09>

The Prophet was carrying out the duty of communicating the message to his nation in the most perfect method, the strongest language, and the strongest argument. His Companions, may Allah be pleased with them, received his Hadith with acceptance and recognition, and due to the different abilities of the Companions in understanding the intention of the Prophet, it was difficult to some of them to understand his intention.

This research paper aims at establishing the history of the problem of Hadith in the Prophet's era, where the Prophet allowed his companions to enquire about what they did not understand from his Hadith. It confirms the tolerance of the Prophet and his acceptance of his companions' reviews and clarifying what was difficult for them to understand.

The paper focuses on ten correct Hadiths from Al-Sahihain, using an academic methodology developed by the Prophet, to be a standard model to follow when studying difficult hadiths.

The paper concludes that there is no real conflict between religious texts and the rational consideration. Ambiguities instead result from lack of understanding of the text.

Keywords: The Prophet's Companions, review, problematic, hadith, Al-Sahihain, conflict.

Received: 25-10-2021

Accepted: 18-04-2022

Published: 01-06-2024

Corresponding Author:

ssalghamdi@gmail.com

مراجعة الصحابة للنبي ﷺ فيما أشكل عليهم من حديثه نماذج مختارة من أحاديث الصحيحين

أ. د. سعيد بن صالح الرقيب

كلية الشريعة وأصول الدين - جامعة الملك خالد - المملكة العربية السعودية

ملخص

كان النبي ﷺ يقوم بواجب البلاغ لأُمَّته بأجمل أسلوب، وأمتن لغة، وأقوى حجة، وكان الصحابة (رضوان الله عليهم) يتلقون حديثه ﷺ بالقبول والتسليم، ونظرًا لاختلاف قدرات الصحابة في فهم مراد النبي ﷺ، كان يشكل عند بعضهم فهم مراده ﷺ.

يأتي هذا البحث ليؤصل لتاريخ مشكل الحديث في العهد النبوي، حيث أذن النبي ﷺ للصحابة بمراجعته ﷺ فيما أشكل عليهم من حديثه ﷺ، ويؤكد البحث على سماحة النبي ﷺ وتقبله لمراجعة أصحابه لحديثه، وتوضيح النبي ﷺ لما أشكل عليهم فهمه.

يدرس البحث عشرة أحاديث من المتفق عليها في الصحيحين، بمنهجية علمية أرسى أسسها النبي ﷺ؛ لتكون نموذجًا يقتدى به عند دراسة الأحاديث المشكلة.

وكان من نتائج البحث أنه لا يوجد تعارض حقيقي بين النصوص الشرعية، ولا النظر العقلي، وأن مرد الإشكالات يعود إلى قصور فهم النص الشرعي.

الكلمات المفتاحية: الصحابة، مراجعة، مشكل، الحديث، الصحيحين، التعارض.

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

أما بعد .

فقد أنزل الله الوحي على نبيه ﷺ هادياً للبصائر وحامياً لها من التيه والضلال، وطلب سبحانه من خلقه أعمال العقل للتفكر في آيات الكون المنظور، وآيات الكتاب المسطور، ليكون ذلك من أسباب زيادة الإيمان به سبحانه وتعالى، ووعونا لمن أراد السير إليه على بصيرة ونور من ربه مقتدياً بهدايات القرآن والسنة النبوية.

وحيث فطر الله الناس على اختلاف في قدرات الفهم والاستنباط والنظر، وكان مما اختلفت فيه أنظار الناس قديماً وحديثاً بعض نصوص الكتاب والسنة، فمنذ زمن نزول الوحي على النبي ﷺ بعض الصحابة يستشكلون شيئاً من نصوص الكتاب والسنة الشريفة، وكان صاحب الشريعة ﷺ مرجعهم الذي يفرعون إليه في حل وبيان ما أشكل عليهم، فهو بأمر أبي أعلم خلق الله بمراد الله، فكان قوله ﷺ الفيصل الحاكم الذي لا بعده شك أو إشكال، والترياق الناجع والنور الساطع المنقذ من إشكالات العقل القاصر.

وبعد زمن النبوة الشريفة ظهرت على مر العصور الإسلامية تساؤلات ومراجعات شتى حول المعاني الظاهرة والخفية لكثير من نصوص الوحيين الشريفين بين جمع من الناظرين تقرب وتبعد منهجياتهم من طلب الحق وقبوله بعد ظهوره، فمنهم من اهتدى، ومنهم من ضل وزاغ عن الحق بسبب فساد نواياهم أو قصور فهمهم، أو ضعف منهجياتهم في النظر والاستنباط، أو بسببها جميعاً، وفي الوقت ذاته وفق الله أناساً عظموا نصوص الوحيين، وسلكوا بعقول راجحة، ومناهج مستقيمة، إلى بر الأمان فعصمهم الله برحمته من ضلال الشك

والخيرة فيما نظروا فيه من إشكال ظاهر بين نصوص الكتاب والسنة.

وفي هذا العصر الذي توج فيه الفتن موجاً عارماً للتشكيك في السنة الشريفة عندما لم يفتح المتخصصون في السنة الشريفة أبواب النظر السليم فيما يشكل من أحاديث البشير النذير ﷺ لعامة الناس بحكمة وعلم وفهم وبصيرة، فقد تجرأ على كسر باب النظر والكلام في مشكل الحديث نفر من غير المتخصصين، بحسن نية في أحيان، وسوء نية في أحيان كثيرة من المتطفلين على نصوص الشريعة فضلوا وأضلوا عن سواء السبيل.

فكان لا بد من الرجوع إلى المعين الأنقى، إلى مصدر العلم المتشح بالتقوى، والفهم السديد الأسنى، إلى قائد أمته للحسنى إلى النبي المصطفى ﷺ، لنستلهم من أصول النظر، ودقائق الفهم لدراسة ما يعترض المهتمين بعلوم الحديث الشريف مما قد يشكل فهمه عليهم في هذا العصر، فأحببت أن أكتب بحثاً بعنوان: «مراجعة الصحابة للنبي ﷺ فيما أشكل عليهم من حديثه نماذج مختارة من أحاديث الصحيحين».

أهمية البحث:

يرى الباحث أهمية بحثه من خلال النقاط التالية:

أولاً: حاجة الساحة الإسلامية اليوم إلى مزيد من الدراسات في هذا المجال؛ لبيان الحق للناس، وإيجاد المناعة التي تساعد على التحصن ضد ما يثار من شبهات حول مصادر الشريعة الغراء.

ثانياً: أهمية استلهام المنهج النبوي الشريف في الرد على ما استشكله صحابته الكرام لبناء منهج علمي رصين في هذا الباب المهم من علوم الحديث.

ثالثاً: يقوم البحث بتأصيل تاريخ نشأة علم مشكل الحديث.

أهداف البحث:

- ١- جمع جملة من الأحاديث التي جاء فيها مراجعة الصحابة للنبي ﷺ فيما أشكل عليهم من حديثه.
- ٢- بيان المنهج العلمي في كيفية التعامل مع الأحاديث المشككة في المعنى، من خلال بيان تاريخ بداية النظر في متون الأحاديث، وسماحة النبي ﷺ مع الصحابة في مراجعتهم له.
- ٣- الرد عملياً على من يتهم المحدثين بقبول الأخبار دون مراجعة وتدقيق في معانيها.

حدود البحث:

تقتصر مادة البحث على الأحاديث التي راجع فيها الصحابة النبي ﷺ فيما أشكل عليهم في معناه، ولا يدخل فيها أسئلة الصحابة عن معاني الألفاظ، ولا أسئلتهم في مسائل الفقه في أمور دينهم.

اخترت جملة من الأحاديث المتفق على تخريجها في الصحيحين، مما يتفق مع موضوع البحث، وقد اكتفيت بدراسة عشرة أحاديث، مراعاة لطبيعة الأبحاث العلمية المختصرة.

وقف الباحث على ما يربو على أربعين حديث في الصحيحين مما استشكله الصحابة من حديث النبي، وراجعوه في فهمها، وطلباً لحل الإشكال الذي ظهر عندهم. ﷺ

واخترت نماذج متنوعة لبيان هدف البحث الأكبر وهو سماحة النبي ﷺ وحسن تعليمه للصحابة فيما أشكل عليهم من حديثه، وليس الهدف دراسة متعمقة وموسعة لكل حديث أوردته في بحثي.

منهج البحث:

استخدم الباحث المنهج التحليلي في دراسة الأحاديث، لبيان وجه الاشكال لدى الصحابي، ثم الإجابة عنه من كلام أهل العلم.

إجراءات البحث:

- ١- أوردت الحديث بنصه، مع اسم راويه من الصحابة، وضبطت نص الحديث بالشكل، وبينت غريبه في الهامش.
- ٢- خرّجت الحديث من الصحيحين، وعزوته إلى موضع واحد في كل منهما، طلباً للاختصار.
- ٣- ذكرت وجه الإشكال الوارد، والجواب عنه باختصار من أقوال أهل العلم، وعزو أقوالهم إلى مراجعها.
- ٤- ذكرت خلاصة عقب كل حديث تتضمن الإشكال الوارد وكيف بينه النبي ﷺ.
- ٥- ذكرت في نهاية البحث خلاصة لمجمل البحث مما له علاقة بموضوع مشكل الحديث.
- ٦- ذكرت في آخر البحث خلاصة تتعلق بمسائل مشكل الحديث المضمنة في أحاديث البحث.

الدراسات السابقة:

لم أقف على من أفرد هذا النوع من الأحاديث بمصنف خاص، وإن كانت مادته مبثوثة في كتب السنة، وبعضها مما أورده أهل العلم في كتبهم كأمثلة لأسئلة الصحابة للنبي ﷺ، أو ما جعلوه كأمثلة لمشكل الحديث في كتب علوم الحديث.

وجاءت خطة البحث في مقدمة، وتمهيد، ومبحث واحد:

المقدمة: وفيها أهمية البحث، أهداف البحث، حدود البحث، منهج البحث، الدراسات السابقة، خطة البحث.

المبحث الأول: وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ألفاظ عنوان البحث.

المطلب الثاني: تعريف مشكل الحديث، والفرق بين وبين ما يقاربه، وأهم ما ألف فيه

المبحث الثاني: أحاديث مختارة من الصحيحين.

المبحث الثالث: دراسة عن مسائل مشكل الحديث الواردة في أحاديث البحث.
الخاتمة.

المراجع.

هذا ما رمت القيام به، وأسأل الله أن يجعله خالصاً لوجه الكريم.

المبحث الأول

المطلب الأول: ألفاظ عنوان البحث.

المراجعة لغة تفيد مادة رجع العودة إلى شيء، والمراجعة فيها مفاعلة، وَ الْمُرَاجَعَةُ: الْمَعَاوَدَةُ. يُقَالُ: رَاجَعَهُ الْكَلَامَ^(١)، «وراجعه في مهماته: حاوره»^(٢).

وفي الاصطلاح: قال الكفوي: «المراجعة: هي أن يُمكن المتكلم مُرَاجَعَةَ فِي الْقَوْلِ جرت بينه وبين محاور له بأوجز عبارة وأعدل سبك وأعذب ألفاظ»^(٣).

وقد ورد لفظ المراجعة في عدة أحاديث منها:

١- عن عائشة رضي الله عنها، قالت: «لَقَدْ رَاجَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ، وَمَا حَمَلَنِي عَلَى كَثْرَةِ مُرَاجَعَتِهِ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ فِي قَلْبِي أَنْ يُحِبَّ النَّاسُ بَعْدَهُ رَجُلًا، قَامَ مَقَامَهُ أَبَدًا، وَلَا كُنْتُ أَرَى أَنَّهُ لَنْ يَقُومَ أَحَدٌ مَقَامَهُ إِلَّا تَشَاءَمَ النَّاسُ بِهِ، فَأَرَدْتُ أَنْ يَعْدِلَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَبِي بَكْرٍ»^(٤).

٢- عَنْ مَعْدَانَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، خَطَبَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَقَالَ: «ثُمَّ إِنِّي لَا أَدْعُ بَعْدِي شَيْئًا أَهَمَّ عِنْدِي مِنَ الْكَلَالَةِ، مَا رَاجَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي شَيْءٍ مَا رَاجَعْتُهُ فِي الْكَلَالَةِ»^(٥).

٣- عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، أَنَّ عَائِشَةَ، زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ (رضي الله عنها) كَانَتْ لَا

١- الرازي، محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، المحقق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت، ط: الخامسة، ١٤٢٠هـ، ص ١١٨.

٢- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط: الثالثة، ١٤١٤هـ، ٢١/ ٦٩.

٣- أبو البقاء الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، المحقق: عدنان درويش، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د.ت)، ص ٨٦٦.

٤- أخرجه البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ، ح (٤٤٤٥) و مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، (د.ت)، ح (٤١٨).

٥- أخرجه مسلم في صحيحه ح (٥٦٧) و (١٦١٧).

تَسْمَعُ شَيْئًا لَا تَعْرِفُهُ، إِلَّا رَاجَعَتْ فِيهِ حَتَّى تَعْرِفَهُ»^(١).

وأخذت في عنوان البحث كلمة مراجعة عوضاً عن كلمة معارضة؛ لأن كلمة مراجعة قد وردت في عدة أحاديث؛ ولأن كلمة معارضة توحى بالرفض والمنازعة والرد لحديث النبي ﷺ.

وعدلت عن لفظ المجادلة؛ لأنها لا تتفق مع ما استقر من طاعة ومحبة الصحابة لأمر رسول الله ﷺ وتعظيمهم لمكانته، وعدلت أيضاً عن لفظ النقد حيث لم يكونوا يرون في أنفسهم الأهلية لنقد كلام

النبي ﷺ، ولا الجرأة على التناول على كلام المعصوم ﷺ تقديساً وأدباً.

ولم تكن مراجعة الصحابة للنبي ﷺ على سبيل الاعتراض، ولا المجادلة ولا النقد لحديثه إلا من عاند منهم كما حصل من بعضهم كحديث «أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ خَاصِمَ الزُّبَيْرِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فِي شِرَاجِ الْحَرَّةِ الَّتِي يَسْقُونَ بِهَا النَّخْلَ، فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ: سَرَّحَ الْمَاءَ يَمْرُ، فَأَبَى عَلَيْهِمْ، فَاخْتَصَمُوا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلزُّبَيْرِ: «اسْقُ يَا زُبَيْرُ ثُمَّ أَرْسَلِ الْمَاءَ إِلَى جَارِكَ، فَغَضِبَ الْأَنْصَارِيُّ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْ كَانَ ابْنُ عَمَّتِكَ فَتَلَوْنَ وَجْهَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: «يَا زُبَيْرُ اسْقُ، ثُمَّ أَحْبَسِ الْمَاءَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى الْجَدْرِ» فَقَالَ الزُّبَيْرُ: وَاللَّهِ إِنِّي لَأَحْسِبُ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي ذَلِكَ ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا سَلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]^(٢).

وكحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال: بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَقْسِمُ قِسْمًا، أَنَاهُ ذُو الْخَوَيْصِرَةِ، وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ائْتِنَا بِعَدْلٍ، فَقَالَ: «وَيْلَكَ، وَمَنْ يَعْدِلُ إِذَا لَمْ أَعْدِلْ، قَدْ خَبَتْ وَخَسِرَتْ إِنْ لَمْ أَكُنْ

١- أخرجه البخاري في صحيحه ح (١٠٣) و (٤٩٣٩) و (٦٥٣٦) ومسلم في صحيحه ح (٢٨٧٦).

٢- أخرجه مسلم في صحيحه ح (٢٣٥٧).

أَعْدَلُ»^(١).

وغيرها من الأحاديث التي يظهر منها رفض كلام النبي ﷺ ورده على سبيل الاعتراض والمنازعة.

وإن كانت كلمة معارضة قد استخدمها بعض أهل العلم في شروح الأحاديث إلا أنها بمعنى المراجعة لا محض الاعتراض المفضي إلى رد ما جاء عن النبي ﷺ. الصحابة:

لغة: يقال: صحبه يصحبه صحبة بالضم وصحابة بالفتح، وصاحبه، وعاشره، والصاد والحاء والباء: أصل واحد يدل على مقارنة شيء ومقارنته، ومن ذلك الصاحب، والجمع: الصحب^(٢).

اصطلاحاً: التعريف الذي استقر عليه أهل العلم بالمصطلح ما حرره الحافظ ابن حجر بقوله: «وأصح ما وقفت عليه من ذلك أن الصحابي من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمناً به ومات على الإسلام»^(٣).

أشكل: التبس، وأمور أشكال: ملتبسة، ومنه قيل للأمر المشتبه مشكل، وأشكل علي الأمر إذا اختلط، وأشكلت علي الأخبار، وأحكلت بمعنى واحد^(٤).

- ١- أخرجه البخاري في صحيحه ح (٣٦١٠) وح (٦٩٣٣) وح (٦١٦٣)، ومسلم في صحيحه ح (١٠٦٤).
- ٢- ابن منظور، لسان العرب ١/ ٥١٩، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، معجم مقاييس اللغة، المحقق: عبد السلام محمد هارون، ١٣٩٩هـ، ٣/ ٣٣٥.
- ٣- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: مركز هجر للبحوث، دار هجر، السعودية، (د.ت)، ١/ ١٦.
- ٤- ابن منظور، لسان العرب ١١/ ٣٥٧.

المطلب الثاني: تعريف مشكل الحديث، والفرق بين وبين ما يقاربه، وأهم ما ألف فيه.

أولاً: تعريف مشكل الحديث:

لغة: مُشْكل بضم أوله مشتق من الفعل: أشكل.

سبق توضيح معناه في المطلب الأول.

اصطلاحاً: لم تذكر كتب مصطلح الحديث حدًّا لمشكل الحديث، إلا ما جاء عند الطحاوي في مقدمة كتابه (شرح مشكل الآثار) حيث قال: «وإني نظرت في الآثار المروية عنه ﷺ بالأسانيد المقبولة التي نقلها ذوو الثبوت فيها، والأمانة عليها، وحسن الأداء لها، فوجدت فيها أشياء مما يسقط معرفتها، والعلم بما فيها عن أكثر الناس، فمال قلبي إلى تأملها، وتبيان ما قدرت عليه من مُشكلها، ومن استخراج الأحكام التي فيها، ومن نفي الإحالات عنها»^(١)، وأخذ المعاصرون منه تعريفاً لمشكل الحديث، قال د. أسامة خياط في تعريف مشكل الحديث: أحاديث مروية عن رسول الله ﷺ، بأسانيد مقبولة، يوهم ظاهرها معاني مستحيلة، أو معارضة لقواعد شرعية ثابتة»^(٢).

وفي هذا البحث الإشكالات التي وردت إلى النبي ﷺ من الصحابة الكرام أوسع وأشمل مما في هذا التعريف، حيث قصد الباحث بيان جملة من الإشكالات التي راجع فيها الصحابة الكرام النبي ﷺ.

١- الطحاوي، أحمد بن محمد بن سلامة، شرح مشكل الآثار، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط: الأولى - ١٤١٥هـ، ٦/١.

٢- أسامة بن عبد الله خياط، مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين الفقهاء دراسة حديثة، ط: الأولى، ١٤٢١هـ، ص ٣٢.

ثانياً: الفرق بينه وبين ما يقاربه:

يتداخل مع مصطلح مشكل الحديث مصطلح مختلف الحديث، وهذا تعريفه، والفرق بين المصطلحين.

تعريف مختلف الحديث

لغة: المُتخَلَف بالكسر- اسم فاعل، والمُتخَلَف بالفتح اسم مفعول، وهو من اختلاف الأمرين، وكل ما لم يتساو فقد تخالف واختلف^(١).

اصطلاحاً: هو أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهراً، فيوفق بينهما، أو يرجح أحدهما.^(٢)

الفرق بين المصطلحين:

كلا المصطلحين مذكور ومشهور في كتب المصطلح، وهناك من الباحثين من يخلط بينهما؛ لأن كلا النوعين بينهما عموم وخصوص، فمن حيث العموم فهما يدرسان ما قد يجده الناظر من تعارض في فهم الأحاديث الشريفة.

والفرق بين المصطلحين من حيث اختصاص كل واحد منهما بطائفة من التعارض الظاهر، فأما «مختلف الحديث» فيختص بالنظر في التعارض بين الأحاديث فقط، وأما «مشكل الحديث» فيعم جميع أنواع التعارض التي يمكن أن توجد مما يعارض معنى من معاني الحديث يعارض معاني الحديث الشريف ومفهومه من القرآن الكريم، وأحداث التاريخ، أو السنن الكونية، أو العقل، أو الإجماع، وقد يكون الحديث مشكلاً في ذاته من غير وجود معارض له وعلى هذا فكل مختلف مشكل، وليس كل مشكل مختلفاً.

١- النووي، محيي الدين يحيى بن شرف، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، تقديم: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٥ هـ، ص ٢٠.

٢- المرجع السابق.

المبحث الثاني: أحاديث مختارة من الصحيحين

الحديث الأول:

عن ابن أبي مليكة، أن عائشة، زوج النبي ﷺ «كَانَتْ لَا تَسْمَعُ شَيْئًا لَا تَعْرِفُهُ، إِلَّا رَاجَعَتْ فِيهِ حَتَّى تَعْرِفَهُ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ حُوسِبَ عُذِّبَ»، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ أَوْلَيْسَ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق: ٨]، قَالَتْ: فَقَالَ: «إِنَّمَا ذَلِكَ الْعَرَضُ، وَلَكِنْ: مَنْ نُوقِشَ (١) الْحِسَابَ يَهْلِكُ» (٢).

الإشكال الوارد وجوابه:

استشكلت عائشة كلام النبي ﷺ؛ لأن لفظ الحديث عام في تعذيب كل من حوسب ولفظ الآية دال على أن بعضهم لا يعذب (٣).

الجواب: قال القرطبي: «قوله: حوسب، أي: حساب استقصاء، وقوله: عُذِّبَ، أي في النار جزاء على السيئات التي أظهرها حسابه، وتمسكت عائشة بظاهر لفظ الحساب؛ لأنه يتناول القليل والكثير، والعرض أن الحساب المذكور في الآية، إنما هو أن تعرض أعمال المؤمن عليه حتى يعرف منة الله عليه في سترها عليه في الدنيا وفي عفوها عنها في الآخرة» (٤)، وقال ابن حجر: «المراد بالمحاسبة تحرير الحساب، فيستلزم المناقشة ومن عذب فقد هلك... والجمع بين الآية والحديث أن المراد بالحساب في الآية العرض وهو إبراز الأعمال وإظهارها، فيعرف صاحبها

- ١- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ، ١١/٤٠٢، ولم يذكر قائله.
- ٢- أخرجه البخاري: كتاب: العلم، باب: من سمع شيئاً فلم يفهمه فراجع فيه حتى يعرفه، ح ١٠٣، (١/٢٢)، ومسلم: كتاب: الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: إثبات الحساب، ح ٢٨٧٦. (٤/٢٢٠٤).
- ٣- فتح الباري لابن حجر ١١/٤٠٢، ولم ينسبه لقائل معين.
- ٤- أبو العباس القرطبي، أحمد بن عمر بن إبراهيم، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، حققه وعلق عليه وقدم له: محيي الدين ديب ميسنو وآخرون، دار ابن كثير، دمشق، دار الكلم الطيب، دمشق - بيروت، ط: الأولى، ١٤١٧هـ، ٧/١٥٧.

بذنوبه ثم يتجاوز عنه»^(١).

الخلاصة: عند ورود لفظ مشكل ورد في آية كريمة وحديث، وكأنها تعارضها في الظاهر، وجه النبي ﷺ أم المؤمنين عائشة إلى المعنى الفارق بين اللفظين حتى يزول الإشكال.

الحديث الثاني:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً^(٢)، فَقَالَ: «ارْكَبْهَا»، فَقَالَ: «إِنَّهَا بَدَنَةٌ»، فَقَالَ: «ارْكَبْهَا»، قَالَ: «إِنَّهَا بَدَنَةٌ»، قَالَ: «ارْكَبْهَا وَيَلِّكَ^(٣)»، فِي الثَّلَاثَةِ أَوْ فِي الثَّانِيَةِ^(٤).

الإشكال الوارد وجوابه:

أشكل على الرجل ركوب البدنة؛ ذلك أن العرب في الجاهلية كانت لا تتركب الهدي.

الجواب: قال ابن بطال: كانت العرب لا تتركب الهدي في الجاهلية فيبين الرسول ﷺ إنما أهل به لله إنما هو دماؤها، وأما لحومها والانتفاع بها قبل نحرها وبعده فغير ممنوع، بل هو مباح بخلاف سنن الجاهلية^(٥).

- ١- ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري ١١ / ٤٠٢.
- ٢- بدنة: هي الناقة سميت بدنة بالعظم إما لسمنها أو لسنها، ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم الدينوري، غريب الحديث، المحقق: د. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط: الأولى، ١٣٩٧هـ، ١ / ٢١٩.
- ٣- ويملك: الويل: الحزن والهلاك والمشقة من العذاب. وكل من وقع في هلكة دعا بالويل، ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ، ٥ / ٢٣٦.
- ٤- أخرجه البخاري: كتاب: الحج، باب: ركوب البدن، ح ١٦٨٩، (١٦٧ / ٢)، ومسلم: كتاب: الحج، باب: جواز ركوب البدنة المهداة لمن احتاج إليها، ح ١٣٢٢. (٢ / ٩٦٠).
- ٥- أخرجه البخاري، كتاب: الأدب، باب: لم يكن النبي ﷺ فاحشاً ولا متفحشاً، ح ٦٠٣٢ (١٣ / ٨)، ومسلم، كتاب: البر والصلة والآداب، باب: مداراة من يتقى فحشه، ح ٢٥٩١. (٤ / ٢٠٠٢).

قال ابن دقيق العيد: «أمر النبي ﷺ الرجل بركوب البدنة لما في ذلك من مخالفة سيرة الجاهلية، من مجانبة السائبة والوصيلة والحامي وتوقئها»^(١).

وقال أبو زرعة العراقي: «لما تأخر الرجل عن امتثال أمر النبي ﷺ دعا عليه بالويل تغليظاً عليه، أو لأمر دنيوي وهو أن هذا الرجل كان محتاجاً إلى الركوب فقد وقع في تعب وجهد»^(٢).

الخلاصة: أشكل على الصحابي أمر النبي ﷺ بركوب البدنة، وهو خلاف ما تعود عليه من أمر العرب قبل الإسلام، فبين له ﷺ أن يأخذ بأمره ويترك ما كان قد تعارف عليه قومه قبل الإسلام، وأنه لا فرق في ركوب الدواب.

الحديث الثالث:

عن عائشة أنها استأذنت على النبي ﷺ رَجُلٌ فَقَالَ: «أُذِنُوا لَهُ، فَبَسَّ (٣) ابْنُ الْعَشِيرَةِ أَوْ بَسَّ أَخُو الْعَشِيرَةِ»، فَلَمَّا دَخَلَ أَلَانَ لَهُ الْكَلَامَ، فَقُلْتُ لَهُ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، قُلْتَ مَا قُلْتَ، ثُمَّ أَلَنْتَ لَهُ فِي الْقَوْلِ؟»، فَقَالَ: «أَيُّ عَائِشَةَ، إِنَّ شَرَّ النَّاسِ مَنْزِلَةً عِنْدَ اللَّهِ مَنْ تَرَكَهُ أَوْ وَدَعَهُ النَّاسُ اتِّقَاءً فَحَشِه»^(٤)»^(٥).

الإشكال الوارد وجوابه:

استشكلت عائشة كيف أن النبي ﷺ ذم الرجل قبل أن يدخل، ثم ألان له الكلام لما دخل عليه.

- ١- ابن دقيق العيد، محمد بن علي بن وهب، إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، (د.ت)، ٨١ / ٢.
- ٢- العراقي، عبد الرحيم بن الحسين، طرح التثريب في شرح التقريب، أكمله ابنه: أحمد بن عبد الرحيم، ابن العراقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت)، ١٤٨ / ٥.
- ٣- بس: فعل جامع لأنواع الذم، وهو ضد نعم في المدح، ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، ٩٠ / ١.
- ٤- الفحش: كل ما اشتد قبحه من قول أو فعل، وأيضا التعدي في القول والجواب، ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، ٤١٥ / ٣.
- ٥- ابن بطال، علي بن خلف بن عبد الملك، شرح صحيح البخاري، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض، ط: الثانية، ١٤٢٣هـ، ٣٧٤ / ٤.

الجواب: قال الخطابي: «إن استقبال المرء صاحبه بعيوبه إفحاش والله لا يحب الفحش، ولكن الواجب أن يتأني له ويفرق به ويكني في القول ويوري ولا يصرح، والنبي إنما ذكره بالعيب الذي عرفه به قبل أن يدخل وهذا من النبي ﷺ لا يجري مجرى الغيبة، وإنما فيه تعريف الناس أمره و زجرهم عن مثل مذهبه^(١).

قال ابن بطال: «إن رسول الله ﷺ كان مأمورًا بأن لا يحكم على أحد إلا بما ظهر منه للناس لا بما يعلمه دون غيره، والداخل على النبي ﷺ إنما كان يظهر في ظاهر لفظه الإيمان، فقال فيه النبي ﷺ قبل وصوله إليه وبعد خروجه ما علمه منه دون أن يظهر له في وجهه؛ إذ لو أظهره صار حكمًا، وأفاد كلامه بما علمه منه إعلام عائشة بحاله. فهذا إنصاف منه ﷺ^(٢).

الخلاصة: استشكلت أم المؤمنين عائشة وجود اختلاف بين أقوال النبي ﷺ في تعامله مع رجل واحد، فبين عليه الصلاة والسلام الفرق بين الأمرين، وأن من كان جافيًا في بداوته فتبين حاله، وإن دنى وقرب وجب ملاطفته تأليفًا لقلبه وتأنيسًا له.

الحديث الرابع:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْوَصَالِ^(٣)، قَالُوا: «إِنَّكَ تَوَاصَلٌ؟»، قَالَ: «إِنِّي لَسْتُ مِثْلَكُمْ إِنِّي أَطَعُمُ وَأُسْقِي^(٤).

- ١- الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد بن الخطاب، البستي، معالم السنن، المطبعة العلمية، حلب، ط: الأولى، ١٣٥١ هـ، ٤/ ١٠٩.
- ٢- ابن بطال، شرح صحيح البخاري، ٩/ ٣٠٧.
- ٣- الوصال: أن يصل الليل بالنهار في الصوم ليومين أو ثلاث، ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، ١٩٣/ ٥.
- ٤- أخرجه البخاري: كتاب: الصوم، باب: الوصال، ح ٣، ١٩٦٢/ ٣٧، ومسلم: كتاب: الصيام: باب: النهي عن الوصال في الصوم. ح ١١٠٢ (٢/ ٧٧٤).

الإشكال الوارد وجوابه:

استشكل الصحابة معارضة فعل النبي ﷺ لقوله ﷺ فهو يواصل الصيام وفي ذات الوقت ينهاهم عن ذلك.

الجواب: قال ابن بطلال: «أراد الصحابة ﷺ الاقتداء بالنبي ﷺ في مواصلة الصوم ولكنه نهاهم عن ذلك وبين لهم المعنى في اختصاصه بالمواصلة، وهو أن الله يطعمه ويسقيه، وأنهم بخلافه في ذلك»^(١).

وقال الخطابي: «الواصل من خصائص ما أبيض للنبي ﷺ وهو محظور على أمته»^(٢).

وقال المازري: «وهذا يحتمل أن يكون المراد به أن الله تعالى يخلق فيه من الشبع والري ما يخلقه في قلب من أكل وشرب، أو يكون على حقيقة في ذلك يطعمه جلت قدرته ويسقيه كرامة له»^(٣).

الخلاصة: استشكل الصحابة رضوان الله عليه وجود تعارض بين قول النبي ﷺ لهم بعدم الوصال وبين فعله للواصل، بين لهم ﷺ أن ذلك من خصائصه الشريفة.

الحديث الخامس:

عن سَهْلُ بْنُ حُنَيْفٍ، وَقَيْسُ بْنُ سَعْدٍ قَالَا: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّتْ بِهِ جِنَازَةٌ^(٤) فَقَامَ.

١- ابن بطلال، شرح صحيح البخاري لابن بطلال، ١٠ / ٣٤٧.

٢- الخطابي، معالم السنن، ٣ / ٢٣٩.

٣- المازري، محمد بن علي بن عمر، المُعَلِّمُ بفوائد مسلم، المحقق: محمد الشاذلي النيفر، الدار التونسية للنشر ط: الثانية، ١٩٨٨ م، ٢ / ٤٩.

٤- جنازة: الجنازة بالكسر والفتح: الميت بسريره، وقيل: بالكسر: السرير، وبالفتح: الميت، ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث ١ / ٣٠٦.

فَقِيلَ لَهُ: إِنَّهَا جِنَازَةٌ يَهُودِيٌّ!، فَقَالَ: «أَلَيْسَتْ نَفْسًا»^(١).

الإشكال الوارد وجوابه:

أشكل على الصحابة قيام النبي ﷺ لجنازة اليهودي لكونهم يعتقدون أن غير المسلم ليس له من التكريم والتعظيم ما للمسلم.

الجواب: قال ابن حجر: قوله «أليست نفساً» تفسرها رواية عبد الله بن عمرو: «إنما تقومون إعظماً للذي يقبض النفوس» وفي رواية «إعظماً لله الذي يقبض الأرواح» كما أن القيام للفرع من الموت فيه تعظيم لأمر الله وتعظيم للقائمين بأمره في ذلك وهم الملائكة، ومقتضى التعليل بقوله أليست نفساً أن ذلك يستحب لكل جنازة^(٢).

قال القسطلاني: «مرَّ بالنبي ﷺ جنازة يهودي فقام لها فأخبر بأنها جنازة يهودي فأجابهم أن القيام لها لأجل صعوبة الموت وتذكره لا لذات الميت»^(٣).

وقال القاضي عياض: «الباعث على القيام إما تعظيم الميت أي المسلم وإما تهويل الموت والتنبيه على أنه بحال ينبغي أن يفر من رأى ميتاً رعباً منه»^(٤).

الخلاصة: استشكل الصحابة بين قواعد الشرع في بيان بطلان دين اليهود، وترسخ لديهم بالمعينة ما يكيد اليهود للنبي ﷺ ودين الإسلام، وكيف أنه ﷺ قام لجنازة يهودي، فبين لهم أن قيامه ليس لذات الميت ولكن لأمرين: أن هذا من تكريم الجنس البشري، وأن ذلك من رهبة الموت التي ينبغي تذكرها دائماً عند كل جنازة.

١- أخرجه البخاري: كتاب: الجنائز، باب: من قام لجنازة يهودي، ح ١٣١٢. (٢ / ٨٥)، ومسلم: كتاب: الجنائز، باب: القيام للجنازة، ح ٩٦١. (٢ / ٦٦١).

٢- ابن حجر، فتح الباري: ٨١ / ٣.

٣- القسطلاني، أحمد بن محمد بن أبي بكر، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ط: السابعة، ١٣٢٣ هـ، ٢ / ٤١٩.

٤- المناوي، زين الدين محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط: الأولى، ١٣٥٦ هـ، ١ / ٣٥٩.

الحديث السادس:

عن عائشة رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله ﷺ: «مُحْشَرُونَ حُفَاةَ عُرَاةٍ غُرُلًا»^(١)، قالت عائشة: فقلت: يا رسول الله، الرجال والنساء ينظر بعضهم إلى بعض؟، فقال: «الأمر أشد من أن يهمهم ذلك»^(٢).

الإشكال الوارد وجوابه:

أشكل على أم المؤمنين عائشة أن ينظر الرجال للنساء، وتنظر النساء للرجال وهم عراة وهذا خلاف ما جرت به العادة، وما أمر به الشرع من التستر وعدم النظر للعورات، وما جبلت وتربت عليه من عفة وحياء.

الجواب: قال الملا علي القاري: «لما استشكل على عائشة أمر اجتماع الرجال والنساء مختلطين مع بعضهم ونظرهم في عورات بعض أجابها النبي ﷺ بما يزيل تعجبها قائلاً: أن أمر القيامة أصعب من أن يقدر أحد على النظر إلى غيره عمداً، أو سهواً»^(٣).

قال القسطلاني: «تعجبت أم المؤمنين عائشة من ذلك، واستفهمت منه: هل ينظر الرجال والنساء إلى سواة بعضهم بعضاً فقال لها النبي ﷺ أن الأمر أشد من أن يهمهم ذلك وفي بعض الروايات: لا ينظر الرجال إلى النساء ولا النساء إلى الرجال»^(٤).

قال النووي: «و المقصود من قوله (يحشر الناس يوم القيامة حفاة عراة غرلاً) أنهم يحشرون كما خلقوا لا شيء معهم ولا يفقد منهم شيء حتى الغرلة

- ١- غرلاً: جمع الأغرل، وهو الأكلف. والغرلة: القلفة، ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، ٣/ ٣٦٢.
- ٢- أخرجه البخاري: كتاب: الرقاق، باب: كيف الحشر، ح ٦٥٢٨. (٨/ ١٠٩)، مسلم: كتاب: الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: فناء الدنيا وبيان الحشر يوم القيامة، ح ٢٨٥٩. (٤/ ٢١٩٤).
- ٣- الملا علي القاري، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، بيروت، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ، ٨/ ٣٥١٨.
- ٤- القسطلاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، ٩/ ٣٠٦.

تكون معهم»^(١).

الخلاصة: جبلت أم المؤمنين على الحياء والعفة، فاستشكلت كيف يرى الناس بعضهم بعضاً عراة يوم القيامة، فبين لها النبي ﷺ أن هول الموقف واختلاف الحال سيجعل الناس في هول مما يرونه يذهلون عما حولهم.

الحديث السابع:

عن أبي بكرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا تَقَى الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ»، فَقُلْتُ: «يَا رَسُولَ اللهِ هَذَا الْقَاتِلُ فَمَا بَالُ الْمَقْتُولِ؟» قَالَ: «إِنَّهُ كَانَ حَرِيصًا عَلَى قَتْلِ صَاحِبِهِ»^(٢).

الإشكال الوارد وجوابه:

استشكل الصحابي دخول المقتول للنار؛ لأنه ضحية القاتل فكيف يدخل هو أيضاً للنار وهو يدافع عن نفسه.

الجواب: قال ابن بطال: «حديث أبي بكر لا يرد به الإلزام والحثم بالنار لكل قاتل ومقتول من المسلمين؛ لأنه ﷺ سماهما مسلمين وإن التقيا بسيفيهما، وقتل أحدهما صاحبه، ولم يخرجهما بذلك من الإسلام، وإنما يستحقان النار إن أنفذ الله عليهما الوعيد، ثم يخرجهما من النار بما في قلوبهما من الإيمان وعلى هذا مضى السلف الصالح»^(٣).

وقال ابن الجوزي: «هذا إنما يكون في اللذين يقتتلان على غير تأويل، بل على عداوة أو عصبية أو طلب دنيا، فأما من قاتل أهل البغي فقتل أو دفع عن نفسه

١- النووي، محيي الدين يحيى بن شرف، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: الثانية، ١٣٩٢هـ، ١٧ / ١٩٣.

٢- أخرجه البخاري: كتاب: الفتن، باب: إذا التقى المسلمان بسيفيهما، ح ٧٠٨٣، (٩ / ٥١)، مسلم: كتاب: الفتن أشراط الساعة، باب: إذا تواجه المسلمان بسيفيهما، ح ٢٨٨٨، (٤ / ٢٢١٣).

٣- ابن بطال، شرح صحيح البخاري لابن بطال، ١ / ٨٦.

فإنه لا يدخل في هذا الوعيد؛ لأنه مأمور بالذب عن نفسه غير قاصد قتل صاحبه، ألا تراه يقول: «إنه كان حريصاً على قتل صاحبه»^(١).

وقال القرطبي: «معناه أنهما مستحقان لذلك، أما القاتل فبالقتل الحرام، وأما المقتول فبالقصد الحرام، والمستحق للشيء قد يعفى عنه، وإن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء، فأما من اعتقد استحلال دم المسلم بغير سبب ولا تأويل فهو كافر»^(٢).

الخلاصة: استشكل الصحابي المساواة بين الجاني والمجني عليه، فبين له النبي ﷺ وجه التشابه بينهم وهو أمر النية والتي تنزل منزلة الفعل في الحكم الأخروي.

الحديث الثامن:

عن عائشة رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله ﷺ: «يَغزُو جَيْشُ الكَعْبَةِ، فَإِذَا كَانُوا بَيْدَاءَ^(٣) مِنَ الأَرْضِ، يُخَسَفُ^(٤) بِأَوْلِهِمْ وَأَخْرِهِمْ»، قالت: قلت: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ يُخَسَفُ بِأَوْلِهِمْ وَأَخْرِهِمْ، وَفِيهِمْ أَسْوَاقُهُمْ^(٥)، وَمَنْ لَيْسَ مِنْهُمْ؟ قال: «يُخَسَفُ بِأَوْلِهِمْ وَأَخْرِهِمْ، ثُمَّ يُبْعَثُونَ عَلَى نِيَّاتِهِمْ»^(٦).

- ١- الخطابي، أبو سليمان، حمد بن محمد بن الخطاب، البستي، أعلام الحديث: شرح صحيح البخاري، تحقيق: د. محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، جامعة أم القرى (مركز البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي) مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ، ٤/٢٣٠٢.
- ٢- أبو العباس القرطبي، المفهم، ٧/٢١٤.
- ٣- أخرجه البخاري: كتاب: البيوع، باب: ما ذكر في الأسواق، ح ٢١١٨. (٣/٦٥)، ومسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب: الخسف بالجيش الذي يؤم البيت ح ٢٨٨٤، (٨/١٦٨).
- ٤- يخسف: الخسف: سؤوخ الأرض بما عليها، الهروي، أبو عبيد أحمد بن محمد، الغريبين في القرآن والحديث، تحقيق ودراسة: أحمد فريد المزيدي، قدم له وراجعته: أ. د. فتحي حجازي، مكتبة نزار مصطفى الباز مكة: الأولى، ١٤١٩هـ، ٢/٥٥٤.
- ٥- أسواقهم: السوق من الناس الرعية ومن دون الملك، ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، ٢/٤٢٤.
- ٦- العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ١٢/٢٩٠.

الإشكال الوارد وجوابه:

استشكلت عائشة (رضي الله عنها) وقوع العذاب على من لا إرادة له في القتال الذي هو سبب العقوبة.

الجواب: قال ابن الجوزي: «إن قيل: ما ذنب من أكره على الخروج منهم، أو من جمعه وإياهم الطريق؟ فالجواب: أنه يكون أجله قد حضر، فيكون موته بالخسف فيبعث على نيته^(١)».

وقال المباركفوري: «معناه إن الأمم التي تعذب ومعهم من ليس منهم يصاب جميعهم بأجلهم ثم يبعثون على نياتهم وأعمالهم فالطائع يجازى بنيته وعمله والعاصي تحت المشيئة^(٢)».

الخلاصة: من رحمة الله بعباده أن لا يعذب أو يعاقب إنسان بجريرة غيره وهذا أمر استقر في نفوس الصحابة فأشكل على عائشة (رضي الله عنها) كيف يعاقب من لم يكن له نية في القتال؛ فبين لها ﷺ أمر النية الذي هو معيار العذاب يوم القيامة، وليس ما ظهر للناس من حالهم.

الحديث التاسع:

عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «كُنَّا جُلُوسًا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي جَنَازَةِ أَرَاهُ قَالَ: «بَبَقِيعِ الْغُرَقَدِ^(٣)» قَالَ: «فَنَكَتَ فِي الْأَرْضِ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ»، فَقَالَ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا قَدْ كُتِبَ مَقْعَدُهُ مِنَ الْجَنَّةِ، وَمَقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ، قَالَ: «قُلْنَا: يَا

١- ابن الجوزي، كشف المشكل من حديث الصحيحين، ٤ / ٣٧٦.

٢- المباركفوري، محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم، تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي، دار الكتب العلمية بيروت، (د.ت)، ٦ / ٣٢٧.

٣- الغرقد: من العضاء، وقيل: هي كبار العوسج وقيل: لمدفن أهل المدينة ببيع الغرقد؛ لأنه كان يبنته، الزمخشري، محمود بن عمرو بن أحمد، الفائق في غريب الحديث والأثر، المحقق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، لبنان، ط: الثانية، (د.ت)، ٣ / ٦٠.

رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا نَتَكَلَّمُ؟، قَالَ: «لَا أَعْمَلُوا فَكُلُّ مَيْسَرٍ»^(١).

الإشكال الوارد وجوابه:

أشكل على الصحابة أن المرء إذا سبق القضاء له بالجنة أو النار فأَيُّ فائدة في السعي والعمل بعد ذلك.

الجواب: قال الخطابي: «فهذا الحديث إذا تأملته أصبت منه الشفاء فيما يتخالجك من أمر القدر وذلك أن السائل رسول الله ﷺ والقائل له أفلا نمكث على كتابنا وندع العمل لم يترك شيئاً مما يدخل في أبواب المطالبات والأسئلة الواقعة في باب التجويز والتعديل إلا وقد طالب به وسأل عنه فأعلمه ﷺ أن كان مأمولاً له الفوز، ومن تيسر له العمل الخيِّث كان مخوفاً عليه الهلاك، وهذه أمارات من جهة العلم الظاهر وليست بموجبات فإن الله (سبحانه) طوى علم الغيب عن خلقه وحجبهم عن دركه كما أخفى أمر الساعة فلا يعلم أحد متى أبان قيامها»^(٢).

قال ابن بطال: «قوله: (اعملوا، فكل ميسر لما خلق له). ولم يقل: فكل مجبر على ما خلق له، وإنما أراد لما خلق له من عمله للخير أو للشر. وقيل: إنما أراد بقوله: لما خلق له الإنسان من جنة أو نار، فقد أخبر أنه ميسر لأعمالها ومختار لا مجبر؛ لأن الجبر لا يكون باختيار، وإنما هو بإكراه»^(٣).

الخلاصة: أشكل على الصحابة أمر القدر، ولماذا العمل ما دام أن الأمر قد حكم فيه الباري (سبحانه وتعالى)؟ فأرشدهم النبي ﷺ إلى أن الإنسان له وجه اختيار في أفعاله التي تبين وجهته من النجاة أو الهلاك.

١- أخرجه البخاري: كتاب: الأدب، باب: الرجل ينكت الشيء بيده في الأرض، ح ٦٢١٧، (٤٨/٨)، ومسلم: كتاب: القدر، باب: كيفية خلق الأدمي في بطن أمه وكتاب رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته، ح ٢٦٤٧، (٤/٢٠٢٩).

٢- الخطابي، معالم السنن، ٤/٣١٨٣١٩.

٣- ابن بطال، شرح صحيح البخاري، ١٠/٣٠٠.

الحديث العاشر:

عَنْ عَائِشَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ، أَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ، وَمَنْ كَرِهَ لِقَاءَ اللَّهِ، كَرِهَ اللَّهُ لِقَاءَهُ»، فَقُلْتُ: «يَا نَبِيَّ اللَّهِ أَكْرَاهِيَةَ الْمَوْتِ؟ فَكَلْنَا نَكْرَهُ الْمَوْتَ؟» فَقَالَ: «لَيْسَ كَذَلِكَ، وَلَكِنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا بُشِّرَ بِرَحْمَةِ اللَّهِ وَرِضْوَانِهِ وَجَنَّتِهِ، أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ، فَأَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ، وَإِنَّ الْكَافِرَ إِذَا بُشِّرَ بِعَذَابِ اللَّهِ وَسَخَطِهِ، كَرِهَ لِقَاءَ اللَّهِ، وَكَرِهَ اللَّهُ لِقَاءَهُ»^(١).

الإشكال الوارد وجوابه:

أشكل على أم المؤمنين عائشة أن يكون كراهية لقاء الله هي نفسها كراهية الموت فجميع الناس تكره الموت فهل معنى هذا أنها تكره لقاء الله وبالتالي يكره الله لقاءهم؟

الجواب: قال ابن عبد البر: «كراهية الموت وشدته ليس هو المقصود؛ لأن هذا لا يكاد يخلو منه أحد نبي ولا غيره ولكن المكروه من ذلك إيثار الدنيا والركون إليها والكراهة أن يصير إلى الله والدار الآخرة ويؤثر المقام في الدنيا، فالكراهية للقاء الله ليست بكراهية الموت، وإنما هو الكراهية للنقلة من الدنيا إلى الآخرة»^(٢).

وقال النووي: «معنى الحديث أن الكراهة المعتبرة هي التي تكون عند النزاع في حالة لا تقبل توبته ولا غيرها فحينئذ يبشر كل إنسان بما هو صائر إليه فأهل السعادة يحبون الموت ولقاء الله لينتقلوا إلى ما أعد لهم ويحب الله لقاءهم، أي: فيجزل لهم العطاء والكرامة وأهل الشقاوة يكرهون لقاءه لما علموا من سوء ما ينتقلون إليه ويكره الله لقاءهم أي يبعدهم عن رحمته وكرامته، فليس معنى

١- أخرجه البخاري: كتاب: الرقاق، باب: من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه، ح ٦٥٠٧. (١٠٦/٨)، ومسلم: كتاب: الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب: من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه ومن كره لقاء الله كره الله لقاءه، ح ٢٦٨٤، (٤/٢٠٦٥).

٢- ابن عبد البر، التمهيد لابن عبد البر، ١٨/٢٥٢٦.

الحديث أن سبب كراهة الله تعالى لقاءهم كراحتهم ذلك ولا أن حبه لقاء الآخرين حبه ذلك بل هو صفة لهم^(١).

الخلاصة: اشكل على الصحابة فهم قوله ﷺ وتعارضه مع واقع ما في نفوس البشر عموماً من كراهية الموت، فبين لهم ﷺ معنى قوله باختلاف الحال، وأن كلامه ﷺ يقع في حين معين خلافاً لما أشكل عليهم.

المبحث الثالث: دراسة عن مسائل مشكل الحديث الواردة في أحاديث البحث.

تتضمن هذه الدراسة الموجزة أبرز النقاط العلمية في موضوع مشكل الحديث التي يمكن استنتاجها من الأمثلة التي وردت في ثنايا البحث.

أ- يقع التعارض في فهم النص الشرعي لدى المتلقي له بإحدى هذه الصور:

١- التعارض بين آية كريمة، وحديث للنبي ﷺ.

أمثله في البحث: الحديث الأول.

٢- التعارض بين ما استقر من أمور الدين المعلومة، وحديث للنبي ﷺ.

أمثله في البحث: الحديث الخامس والحديث السابع.

٣- التعارض بين فعل النبي ﷺ، وقوله.

أمثله في البحث: الحديث الثالث.

ب- من أسباب وجود التعارض في أغلب الصور المذكورة:

١- الجمع بين أمرين مختلفين حكماً أو حالاً أو صفة.

١- النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ١٧ / ١٠١١.

- أمثلته في البحث: الحديث السادس.
- ٢- وجود المشترك اللفظي في النصوص الشرعية.
- ٣- أمثلته في البحث: الحديث الأول.
- ٤- التمسك بمفهوم قديم وتنزيله على نص أو حكم جديد على السامع.
- ٥- أمثلته في البحث: الحديث الثاني، والحديث التاسع.
- ت- من أوجه الجمع بين ما ظاهره التعارض:
- ١- بيان المشترك اللفظي، وتنزيل كل واحد منها على ما يقتضيه السياق.
- ٢- أمثلته في البحث: الحديث الأول.
- ٣- بيان مناط الحكم، وفيمن يتحقق فيه شروط الحكم وجوداً وعدمًا.
- أمثلته في البحث: الحديث العاشر.
- ٤- بيان اختلاف الحكم باختلاف حال المحكوم فيهم، وخاصة فيما يتعلق بأمر النية.
- أمثلته في البحث: الحديث السابع والحديث الثامن.
- ٥- بيان أن بعض الأحكام من خصائص النبي ﷺ.
- أمثلته في البحث: الحديث الرابع.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على نبينا محمد عليه أزكى الصلوات.

أما بعد.

فقد يسر الله لي كتابة هذا البحث فيما راجع فيه الصحابة الكرام، مما أشكل عليهم من حديث النبي ﷺ، وقد خرجت من ذلك بفوائد ونتائج جمة منها:

- ١- أن الخير كل الخير في محبة وتعظيم نصوص الوحيين، فهما لها وعملاً بها.
- ٢- أن نصوص الوحيين لا يتطرق إليها الزلل والخلل إلا في نظر من زاغ عن الحق، أو في نظر من ضعفت ملكة النظر السليم لديه.
- ٣- أن المنهج النبوي الأسنى في بيان المشكل هو الأسلم والأبقى لمن بحث عن الحق وأراد الوصول إليه.
- ٤- كل ما يمكن أن يرد من إشكال على نصوص السنة الشريفة يمكن لمن حسنت نيته أن يجد له مخرجاً علمياً منضبطاً ومتفقاً مع باقي نصوص الكتاب والسنة.
- ٥- احترام صاحب الشريعة لعقول أتباعه، فلم يوبخهم على المراجعة، ولم يطلب منهم إلغاء النظر في حديثه، وفي هذا ينبغي لأساتذة العلم الشرعي دراسة المنهج العلمي في التعامل مع مشكل الحديث والاهتمام به.
- ٦- تنوعت الإشكالات التي وردت عند الصحابة (رضوان الله عليهم)، من إشكالات في فهم الحديث مع ما ثبت عندهم حكمه بالقرآن الكريم، وإشكالات في التوفيق بين أقوال النبي ﷺ مع أفعاله الشريفة، وإشكالات في ذات الحديث الشريف، وآخرها إشكالات بين واقع الحياة وقوانينها مع الحديث الشريف.

٧- مع تعدد صور تلك الإشكالات إلا أن الرد عليها، وبيانها من عند النبي ﷺ كانت محل قبول وتسليم لدى الصحابة.

٨- تنوعت أساليب البيان لما أشكل على الصحابة من كون بعض الأحاديث من خصائصه ﷺ، ومنها ما هو من قبيل انفكك الجهة فلكل حديث دلالة غير دلالة الحديث الآخر.

وأوصي في خاتمة البحث المتخصصين بزيادة البحوث العلمية على اختلاف مستوياتها، وإقامة الندوات العلمية في المناهج العلمية السليمة للتعامل مع مشكل الحديث الشريف قيماً بشيء من الواجب نحو السنة الشريفة، وإعداداً للباحثين عن الحق ممن رغب في العلم.

والله الهادي والموفق إلى سواء السبيل.

المراجع

- ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ.
- ابن الجوزي، عبد الرحمن بن أبي الحسن، كشف المشكل من حديث الصحيحين، المحقق: علي حسين البواب، دار الوطن، الرياض، (د.ت).
- ابن بطلال، علي بن خلف بن عبد الملك، شرح صحيح البخاري، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض، ط: الثانية، ١٤٢٣هـ.
- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: مركز هجر للبحوث، دار هجر، السعودية، (د.ت).
- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.
- ابن دقيق العيد، محمد بن علي بن وهب، إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، (د.ت).
- ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: محمود بن شعبان وآخرين، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية، ط: الأولى، ١٤١٧هـ.
- ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله بن محمد، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ.
- ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم الدينوري، غريب الحديث، المحقق: د. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط: الأولى، ١٣٩٧هـ.
- ابن المديني، محمد بن عمر بن أحمد بن عمر بن محمد الأصبهاني، المجموع المغيـث في غريب القرآن والحديث، المحقق: عبد الكريم العزباوي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة، (د.ت).
- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط: الثالثة، ١٤١٤هـ.

- أبو البقاء الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، المحقق: عدنان درويش، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د.ت).
- أبو العباس القرطبي، أحمد بن عمر بن إبراهيم، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، حققه وعلق عليه وقدم له: محيي الدين ديب ميستو وآخرون، دار ابن كثير، دمشق، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٧ هـ.
- أبو عبيد القاسم بن سلام، غريب الحديث، المحقق: د. محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط: الأولى، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.
- أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، معجم مقاييس اللغة، المحقق: عبد السلام محمد هارون، ط: الأولى، ١٣٩٩ هـ.
- أسامة بن عبد الله خياط، مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين الفقهاء دراسة حديثة، ط: الأولى، ١٤٢١ هـ.
- الألباني، محمد ناصر الدين، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، المكتب الإسلامي، بيروت، ط: الثانية، ١٤٠٥ هـ.
- البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط: الأولى، ١٤٢٢ هـ.
- الترمذي، محمد بن عيسى بن سَورة، سنن الترمذي، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر وآخرين، شركة مصطفى البابي، مصر، ط: الثانية، ١٣٩٥ هـ.
- الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب، البستي، معالم السنن، المطبعة العلمية، حلب، ط: الأولى، ١٣٥١ هـ.
- الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب، البستي، أعلام الحديث: شرح صحيح البخاري، تحقيق: د. محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، جامعة أم القرى (مركز البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي) مكة المكرمة، ط: الأولى، ١٤٠٩ هـ.
- الرازي، محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، المحقق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت، ط: الخامسة، ١٤٢٠ هـ.

- الزمخشري، محمود بن عمرو بن أحمد، الفائق في غريب الحديث والأثر، المحقق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، لبنان، ط: الثانية، (د.ت).
- الطحاوي، أحمد بن محمد بن سلامة، شرح مشكل الآثار، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط: الأولى - ١٤١٥ هـ.
- العراقي، عبد الرحيم بن الحسين، طرح التثريب في شرح التقريب، أكمله ابنه: أحمد بن عبد الرحيم، ابن العراقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت).
- العيني، محمود بن أحمد بدر الدين، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي - بيروت، (د.ت).
- القاضي عياض بن موسى بن عياض، إكمال المعلم بفوائد مسلم، المحقق: الدكتور يحيى إسماعيل، مصر، ط: الأولى، ١٤١٩ هـ.
- الشافعي، محمد بن إدريس بن العباس القرشي، اختلاف الحديث، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٠ هـ.
- المازري، محمد بن علي بن عمر، المعلم بفوائد مسلم، المحقق: محمد الشاذلي النيفر، الدار التونسية للنشر، ط: الثانية، ١٩٨٨ م.
- المباركفوري، محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم، تحفة الأحوزي بشرح جامع الترمذي، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت).
- مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، (د.ت).
- الملا علي القاري، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، ط: الأولى، ١٤٢٢ هـ.
- المناوي، زين الدين محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط: الأولى، ١٣٥٦ هـ.
- النووي، محيي الدين يحيى بن شرف، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، تقديم: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٥ هـ.

- النووي، محيي الدين يحيى بن شرف، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: الثانية، ١٣٩٢هـ.
- الهروي، أبو عبيد أحمد بن محمد، الغريبين في القرآن والحديث، تحقيق ودراسة: أحمد فريد المزيدي قدم له وراجعته: أ. د. فتحي حجازي، مكتبة نزار مصطفى الباز مكة: الأولى، ١٤١٩هـ.

References:

- Ibn al-Atheer, Majduaddin Abu al-Saadat al-Mubarak bin Muhammad al-Jazari, The End in Gharib Hadith and Athar “al-Nihāyah fī gharīb al-hadīth wa-al-athar”, reviewed by Mahmoud Muhammad Al-Tanahi, Scientific Library, Beirut 1399 AH.
- Ibn al-Jawzi, Abdulrahman ibn Abi al-Hasan, Revealing Problems from the Hadith of the Two Sahihs “Kashf Almushkel min Hadith Alsahihain”, reviewed by Ali Hussein Al-Bawab, Dar Al-Watan, Riyadh, (D.T.).
- Ibn Battal, Ali bin Khalaf bin Abdul Malik, Explanation of Sahih Al-Bukhari, reviewed by Abu Tamim Yasser bin Ibrahim, Al-Rushd Library, Riyadh, 2nd edition, 1423 AH.
- Ibn Hajar Al-Asqalani, Ahmed bin Ali, Prevalence in distinguishing the Companions “Alesaba fi tamieez Alsahaba”, reviewed by Hajar Center for Research, Dar Hajar, Saudi Arabia, (d.T).
- Ibn Hajar al-Asqalani, Ahmad bin Ali, Fath al-Bari, Sharh Sahih al-Bukhari, the number of his books, chapters and hadiths: Muhammad Fouad Abd al-Baqi, Dar al-Maarifa, Beirut, 1379 AH.
- Ibn Daqeeq al-Eid, Muhammad bin Ali bin Wahb, Ihkam al-Ahkam, Explanation of the Omdat al-Ahkam, al-Sunnah Muhammadiyah Press, Cairo, (d. T).
- Ibn Rajab al-Hanbali, Abdulrahman ibn Ahmad, Fath al-Bari, Sharh Sahih al-Bukhari, reviewed by Mahmoud ibn Shaaban and others, Al-Ghuraba Archaeological Library, Al-Madinah Al-Nabawi, 1st edition, 1417 A.H.
- Ibn Abdulbar, Yusuf bin Abdullah bin Muhammad, Introduction to the meanings and chains of transmission in Al-Muwatta “Altamheed lima fi Al-Muwatta min Almaani W Alsaneed” reviewed by Mustafa bin Ahmed Al-Alawi, Ministry of Endowments and Islamic Affairs, Morocco, 1387 AH.
- Ibn Qutayba, Abdullah bin Muslim Al-Dinori, Gharibulhadith, reviewed by Dr. Abdullah Al-Jubouri, Al-Ani Press, Baghdad, 1st edition, 1397 AH.
- Ibn Al-Madini, Muhammad bin Omar bin Ahmed bin Omar bin Muhammad Al-Asbahani, ” Al-Majmou Al-Mughith fi Gharibi Al-Quran W al- Hadith, reviewed by Abdul Karim Al-Azbawi, Umm Al-Qura University, Center for Scientific Research and the Revival of Islamic Heritage, College of Sharia, (d.T).
- Ibn Manzoor, Muhammad bin Makram bin Ali, Lisan Al Arab, Dar Sader, Beirut, 3rd edition, 1414 AH.

- Abu al-Baqa al-Kafwi, Ayoub bin Musa al-Husseini, Faculties, a glossary of terms and linguistic differences, reviewed by Adnan Darwish, Al-Resala Foundation, Beirut, (d. T).
- Abu al-Abbas al-Qurtubi, Ahmed bin Omar bin Ibrahim, The understanding of what I am confused about summarizing the book of Muslim "Almufham Ima Ashkal mon Talkhees Kitab Muslim, verified and commented on and presented by Muhyi Al-Din Dib Misto and others, Dar Ibn Kathir, Damascus, Dar Al-Kalam Al-Tayyib, Damascus - Beirut, 1st edition, 1417 AH.
- Abu Obaid Al-Qasim bin Salam, Gharib Alhadith, reviewed by Dr. Muhammad Abd al-Mu`id Khan, Department of Ottoman Knowledge, Hyderabad, 1st edition, 1384 A.H. - 1964 A.D.
- Ahmed Bin Faris Bin Zakaria Al-Qazwini Al-Razi, Dictionary of Language Standards, reviewed by Abdulsalam Muhammad Harun, 1399 AH.
- Osama bin Abdullah Khayat, Different Hadiths between Modernists and Fundamentalists and Jurists, Hadith study, 1st edition, 1421 AH.
- Al-Albani, Muhammad Nasir al-Din, Irwa al-Ghalil fi Tkhreej Ahadith Manar Alsabeel, The Islamic Office, Beirut, 2nd edition, 1405 AH.
- Al-Bukhari, Muhammad bin Ismail, Sahih Al-Bukhari, reviewed by Muhammad Zuhair bin Nasser Al-Nasser, Dar Touq Al-Najat, 1st edition, 1422 AH.
- Al-Tirmidhi, Muhammad bin Issa bin Surah, Sunan Al-Tirmidhi, reviewed and commented by: Ahmed Muhammad Shaker and others, Mustafa Al-Babi Company, Egypt, 2nd edition, 1395 AH.
- Al-Khattabi, Abu Suleiman Hamad bin Muhammad bin Ibrahim bin Al-Khattab, Al-Busti, Milestones of Sunan, Scientific Press, Aleppo, 1st edition, 1351 A.H.
- Al-Khattabi, Abu Suleiman Hamad bin Muhammad bin Ibrahim bin Al-Khattab, Al-Busti, A'lam Alhadith: Explanation of Sahih Al-Bukhari, reviewed by Dr. Muhammad bin Saad bin Abdul Rahman Al Saud, Umm Al-Qura University (Center for Scientific Research and the Revival of Islamic Heritage) Makkah Al-Mukarramah, 1st edition, 1409 AH.
- Al-Razi, Muhammad bin Abi Bakr, Mukhtar Al-Sahah, reviewed by Youssef Al-Sheikh Muhammad, Al-Asriya Library, Al-Dar Alnamothagiah, Beirut, 5th edition, 1420 AH.
- Al-Zamakhshari, Mahmoud bin Amr bin Ahmed, Al-Faaeq fi Gharib Hadith w Alathar, reviewed by Ali Muhammad Al-Bajawi, Dar Al-Maarifa, Lebanon, 2nd edition, (d. T).

- Al-Tahawy, Ahmed bin Muhammad bin Salama, Sharh Mushkel Alathar”, reviewed by Shuaib Al-Arnaout, Al-Risala Foundation, 1st edition, 1415 AH.
- Al-Iraqi, Abd al-Rahim ibn al-Husayn, “Tarh Al-Tathrib fi Sharh Al-Taqreeb, completed by his son: Ahmed bin Abdul Rahim, Ibn Al-Iraqi, House of Revival of Arab Heritage, Beirut, (d. T.).
- Al-Ainy, Mahmoud bin Ahmed Badr Al-Din, Mayor of Al-Qari Sharh Sahih Al-Bukhari, House of Revival of Arab Heritage - Beirut, (d. T.).
- Alqadhi lyadh bin Musa bin lyadh, Ikmal al-Mu'allim bi fawaed Muslim, reviewed by Dr. Yahya Ismail, Egypt, 1st edition, 1419 AH.
- Al-Shafi'i, Muhammad bin Idris bin Al-Abbas Al-Qurashi, The difference of hadith, Dar al-Maarifa, Beirut, 1410 AH.
- Al-Mazri, Muhammad bin Ali bin Omar, Almu'lam Bi fawaed Almuslim, reviewed by Muhammad Al-Shazly Al-Nifer, Tunisian Publishing House, 2nd edition 1988 AD.
- Al-Mubarakfuri, Muhammad Abdul-Rahman bin Abdul-Rahim, Tuhfat Al-Ahwadhi Bi Sharh Jami' Al-Tirmidhi, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, (d. T.).
- Muslim Bin Al-Hajjaj Al-Nisaburi, Sahih Muslim, reviewed by Muhammad Fouad Abdel-Baqi, House of Revival of Arab Heritage - Beirut, (d. T.).
- Al-Mulla Ali Al-Qari, Mirqat Al-Maftahah Sharh Miskat al-Masbah, 1st edition, 1422 AH.
- Al-Manawi, Zain Al-Din Muhammad Abdul-Raouf bin Taj Al-Arefin, The Great Commercial Library, Egypt, 1st edition, 1356 AH.
- Al-Nawawi, Muhyi Al-Din Yahya bin Sharaf, Al-Taqreeb W Altayseer Limaarifat Sunan Al-Bashir Al-Nazir in the Origins of Hadith, presented by: Muhammad Othman Al-Khasht, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut, 1st edition, 1405 AH.
- Al-Nawawi, Muhyi al-Din Yahya bin Sharaf, al-Minhaj Sharh Sahih Muslim bin al-Hajjaj, House of Revival of Arab Heritage, Beirut, 2nd edition, 1392 AH.
- Al-Harawi, Abu Obaid Ahmed bin Muhammad, Algharebain in the Qur'an and Hadith, reviewed and study of Ahmed Farid Al Mazeedi, presented and reviewed by Prof.Dr. Fathi Hegazy, Nizar Mustafa Al-Baz Library, Makkah: 1st edition, 1419 AH.

